

التنمية المستدامة من منظور التبعية

Sustainable development from a dependency perspective

محمد نجيب كشوط¹، مصطفى أسعيد²¹مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة بسكرة، mohamed.kechout@univ-biskra.dz²مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة بسكرة، mostefa.seid@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/11/09

تاريخ القبول: 2024/03/27

تاريخ النشر: 2024/04/15

ملخص: منذ أن ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن الماضي وهو يحمل حكم قيمي إيجابي، الأمر الذي جعله ينتشر بسرعة حيث تم تضمينه في مختلف السياسات والبرامج التنموية لعدد من الدول بوصفه الحل الأمثل لتحقيق التنمية مع المحافظة على البيئة.

غير أن للمفهوم مؤاخذات سلبية من منظور نظرية التبعية خاصة، كونه يمثل جانبا استغلاليا، ويكرس تبعية دول الأطراف لدول المركز، وعلى هذا الأساس تهدف الدراسة إلى توضيح مكامن التبعية في التنمية المستدامة، وتخلص إلى أن التنمية المستدامة كمفهوم نظري يؤشر إلى إختلافات جوهرية في الواقع.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، البيئة، التبعية.

Abstract:

Since the concept of sustainable development appeared in the 1970s, it carries a positive value judgment, which made it spread rapidly as it was included in various development policies and programs for many countries as the ideal solution for achieving development while preserving the environment.

However, the concept has negative drawbacks from the perspective of dependency theory in particular, as it represents an exploitative aspect, and perpetuates the dependency of the peripheral states on the axis states. On this basis, the study aims to clarify the sources of dependency in sustainable development, and concludes that sustainable development as a theoretical concept indicates fundamental differences in reality.

Keywords: Sustainable development; environment; dependency.

المؤلف المرسل: كشوط محمد نجيب ، mohamed.kechout@univ-biskra.dz

مقدمة:

يعد موضوع التنمية من المواضيع الحديثة نسبيًا، والتي اقتصرت بانقسام العالم إلى عالم متقدم وعالم متخلف، أو عالم الشمال وعالم الجنوب، و قد تم التعامل مع مفهوم التنمية لفترة معتبرة من الزمن، على أنه نموا إقتصاديًا، إلا أن ظهور الاختلالات في هذا المفهوم خاصة فيما يتعلق بتأثير النمو الإقتصادي على البيئة، أدى إلى إعادة بلورته وتطويره بصورة مستمرة، أخذت أشكال متنوعة كان أبرزها مفهوم التنمية المستدامة.

ومنذ أن ظهر مفهوم التنمية المستدامة وهو يحمل حكم قيمي إيجابي، وأصبح فيما بعد بمثابة شعار يُتداول في مختلف الأوساط الأكاديمية والعلمية وترفعه كل المنظمات الحكومية منها وغير الحكومية المعنية بمسائل البيئة، ومع أنه مشبع بهذه القيمة الإيجابية إلى حد كبير كونه يحتوي على عنصر من عناصر الصدق، إلا أنه يعتبر في نظر البعض مجرد ذريعة لمحاولة الحفاظ على الوضع الدولي القائم، و الإحتفاظ لدول العالم الثالث بدور متدني وكمصدر للموارد الأولية لا غير، بل أكثر من ذلك هو آلية لضمان تبعية دول الأطراف لدول المركز خاصة إذا علمنا أن مصطلح التنمية يفترض حدودا.

ويتبنى هذا الطرح إن -لم يكونوا الوحيدين- أصحاب نظرية التبعية الذين وإن كانوا لم يقوموا بتخصيص مصطلح التنمية المستدامة صراحة إلا أنهم يؤمنون أن دول المركز أوجدت آليات لضمان تبعية دول الأطراف وبالتالي يشككون في كل ما يصدر عنها وانطلاقًا من هذا تصبح التنمية المستدامة آلية من آليات التبعية.

وسوف نقوم من خلال هذه المقالة بإبراز ذلك منطلقين من الإشكالية التالية:

➤ كيف تساهم التنمية المستدامة في تكريس تبعية دول الأطراف لدول المركز؟

محاولين اختبار الفرضية التالية:

➤ تعد التنمية المستدامة مطلب كل الدول لكنها تستغل من طرف دول المركز لضمان تبعية دول الأطراف.

معتمدين على المنهج الوصفي ومقرب التبعة كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع قيد الدراسة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة

1 . مفهوم التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة في أدبيات التنمية، حيث ظهر خلال فترة السبعينات من القرن المنصرم، كردة فعل عن أنماط التنمية السائدة آنذاك، التي كانت لا تهتم للاعتبارات البيئية، ما أدى إلى تغيرات مناخية و كوارث طبيعية.

وقد ساهم في ظهور هذا المفهوم التقدم العلمي و التكنولوجيا الذي شهدته البشرية خلال تلك الفترة. فالثورة الصناعية التي تعد المسؤول الأول عن انتهاك البيئة، بما تسببه من استنزاف لموارد الأرض المتجددة بمعدلات تتجاوز معدل تجدها في الطبيعة، وإنتاج مواد ونفايات تتجاوز المعدل الذي يمكن إعادة امتصاصها من قبل البيئة، و التكنولوجيا التي ساهمت في معرفة أكبر بمحدود ما يمكن أن يتحملة الكوكب، زادا من الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة، وبالتالي دحض المفاهيم الراجعة لفترات طويلة من قبيل ترويض الإنسان للطبيعة أو وجود التنمية الإقتصادية والبيئة على طرفي نقيض، والتي كانت تؤمن بعدم إمكانية تنمية إقتصادية مع المحافظة على البيئة وعدم إمكانية المحافظة على البيئة مع تنمية إقتصادية .

وقد ساهم في بلورة مفهوم التنمية المستدامة العديد من المنظمات والمؤسسات من خلال عقد العديد من المؤتمرات والندوات، أفرزت العديد من الدراسات والتقارير تمثل أبرزها في تقرير نادي روما سنة 1972 من خلال مؤلف ميدوز وزملاؤه "حدود النمو" الذي جذب انتباه العالم إلى خطر التصنيع والتنمية الإقتصادية في ذلك العصر فمن خلال المحاكاة الحاسوبية التي أجروها، والتي تم فيها تحليل التفاعلات بين خمسة أبعاد مختلفة في العالم تمثلت في التقنية والسكان والتغذية والموارد الطبيعية والبيئية خلص الفريق إلى أن أنماط التصنيع المفرط والتنمية الإقتصادية السائدة في ذلك الوقت ستتجاوز الحدود البيئية، وسوف يؤدي ذلك إلى انهيار النظام العالمي بحلول عام 2000، وكي لا يحدث ذلك لابد من تغيير العالم لسلوكه اتجاه الكوكب.¹

كما ساهمت مؤتمرات أخرى مهمة على غرار مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية 1972 وتكوين اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعروفة في ما بعد باسم لجنة برونتلاند سنة 1983 والتي قدمت تقريرها سنة 1987 " مستقبلنا المشترك " أصبح يعرف فيما بعد باسم تقرير برونتلاند نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج جرو هارلم برونتلاند.

وقد قدمت اللجنة مفهومها للتنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" الذي أصبح فيما بعد التعريف الأكثر شهرة وقبولاً على نطاق واسع ، وأصبح جزءاً من القاموس البيئي ، وقد كان الهدف الأساسي للمفهوم الموضح في الوثيقة هو توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية لجميع الناس (السكن ، اللباس ، الطعام، الماء... إلخ)، مع الميل إلى تحسين مستويات المعيشة ، وكذلك تحقيق التطلع إلى حياة أفضل.²

و تركز التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد أساسية هي البعد الإقتصادي وكل ما له علاقة بتحقيق النمو الإقتصادي، والبعد الإجتماعي وكل ما له علاقة بتحقيق العدالة الإجتماعية، والبعد البيئي وكل ما له علاقة بحماية البيئة، يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{نمو إقتصادي} + \text{حماية البيئة} + \text{عدالة إجتماعية} = \text{تنمية مستدامة}^3$$

وهذه الأبعاد متداخلة ومتشابكة فيما بينها ولا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة إذا انتفى بعد من هذه الأبعاد الرئيسية، وهناك من يضيف البعد التقني والتكنولوجي على أنه بعد أساسي أيضاً، حيث لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إلا عن طريق التحول نحو الطاقات البديلة التي لا تكون إلا عن طريق التقنية والتكنولوجيا.

2. مفهوم التبعية:

على خلاف النظريات الأخرى المعنية بالتنمية، ظهرت نظرية التبعية على يد مفكرين من العالم الثالث في أواخر الستينيات كرد فعل على فشل نظريات التحديث، التي لا تعبر سوى عن دراسات تدافع عن شكل إستعمار جديد، ويطلق عليها البعض اسم الماركسية الجديدة باعتبارها لا تخرج عن المقولات

الماركسية في حين يراها البعض أنها مستقلة تماما عن النظرية الماركسية، بل تتناقض مع بعض افتراضاتها الأساسية.

و التبعية تشكل واقعا ماديا محسوسا وحقيقة تاريخية واجتماعية، وهي عبارة عن ظرف موضوعي تشكل تاريخيا على مدى زمني طويل، يمتد إلى الفترة الاستعمارية ويستمر إلى الوقت الحالي. وهي تعبر عن علاقة غير متكافئة بين دول المركز التي تتشكل من الدول المتقدمة صناعيا، والتي تمثل الأقلية، ودول الأطراف أو الهامش التي تعتمد على تصدير المواد الأولية للدول المصنعة، ولها تاريخ إستعماري وتمثل الأغلبية الساحقة.

ومن بين الافتراضات التي تؤكد عليها نظرية التبعية ما يلي:⁴

➤ النظام الدولي يتألف من مجموعتين من الدول، المجموعة الأولى هي المسيطرة والمجموعة الثانية مسيطر عليها تعيش علاقات غير متكافئة.

➤ كلما ازدادت قوة الدول الرأسمالية و توسعت خارجيا كلما زاد ثرائها الإقتصادي.

➤ على الرغم من انتهاء الإستعمار التقليدي إلا أن الدول الرأسمالية خلفت وراءها في دول العالم الثالث بنية اقتصادية تابعة للدول الرأسمالية و نخب حكم موالية وتابعة للدول الغربية.

➤ أسباب تخلف دول الأطراف هي أسباب خارجية أكثر منها أسباب داخلية.

➤ التنمية لا تتحقق إلا بالقضاء على الإستغلال الذي هو سبب التخلف.

ثانيا: مكان التبعية في التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة من الناحية المثالية أهم وأفضل مفهوم توصلت إليه الدراسات التنموية، خاصة إذا ما اقترن بما يسمى التنمية البشرية، مشكلا بذلك التنمية البشرية المستدامة، حيث تتضمن قيما أخلاقية تسعى البشرية لتحقيقها منذ الأزل على غرار العدالة، التي لا تقتصر على العدالة بين أفراد الجيل الواحد فقط وإنما تمتد إلى العدالة ما بين الأجيال، وقيم المساواة والتعاون.

إلا أنه قد يكشف من الناحية الواقعية وجها آخر للإنسان الذي هو ذئب لأخيه الإنسان، حيث ينطوي هذا المفهوم على علاقة استغلال القوي للضعيف، وينطوي على شك وعدم يقين، وعرقلة طرف لطرف آخر.

وأول ما يبين هذا هو أن مفهوم التنمية يعد من المفاهيم المعقدة وغير الواضحة التي يجب التريث والحذر حيالها، حيث يقول جيري روز بأنه: " لا بد أن نكون على حذر عند الانتقال من المستوى العام للأفكار المجردة، والكلمات التي ليس لها وضوح في تعريف المعاني - والتي على شاكلتها مفهوم التنمية المستدامة - فمن الواضح أن مفهوم التنمية مفهوم معقد، ويمكن تعريفه بطرق مختلفة". ويشير أيضا ماكس فيير أن كل العلماء يبدؤون من قيم شخصية، والتنمية ومن ضمنها التنمية المستدامة كمفهوم يحتوي على حكم قيمي بوجه عام، وعلى وجه الخصوص أحكام سياسية قيمة.⁵

وأكثر من ذلك يذهب باري بوزان إلى القول بأن: " الطابع الكلاسيكي للبيئة - التي هي محور التنمية المستدامة - على مستوى الكرة الأرضية سيعطي دول المركز أسباب وذرائع للتدخل في شؤون دول الأطراف بدعوى الأمن البيئي".⁶

وبالتالي ومن وجهة نظر التبعية، فإنه لما كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما غربيا فهو محل نقد لا بد من التعامل معه على أنه آلية من آليات التبعية وعلى هذا الأساس سوف نبرز مكامن التبعية في التنمية المستدامة إنطلاقا من ثلاث مداخل أساسية هي: مدخل النمو الإقتصادي والتصنيع، مدخل النمو السكاني، ومدخل التكنولوجيا والتحول نحو الطاقات البديلة.

1. مدخل النمو الإقتصادي والتصنيع:

أدت مستويات التصنيع التي شهدتها أوروبا وأمريكا فيما بعد، خلال القرن الثامن عشر فيما يعرف بالثورة الصناعية، إلى تحولات جذرية على مستوى جميع الأصعدة، حيث أدى إحلال العمل الميكانيكي محل العمل اليدوي إلى التوسع في الإنتاج وتحسين مستويات المعيشة من خلال خلق مناصب العمل، والقضاء على الفقر، وزيادة فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

لكن في المقابل أدت مستويات التصنيع المرتفعة إلى مزيد من الطلب على الموارد الطبيعية والمواد الأولية واستنزافها بمعدلات تتجاوز معدل تجددها في الطبيعة، في مقابل إنتاج مواد ونفايات تتجاوز المعدل الذي يمكن فيه إعادة امتصاصها من قبل البيئة. ما أسهم في ظهور مشاكل بيئية كالتلوث البيئي و الإحتباس الحراري والتغيرات المناخية والكوارث طبيعية.

وأمام اكتشاف هذه الحقيقة تبين أنه إذا ما استمرت أنماط الإنتاج و الإستهلاك على الوتيرة الحالية فإن مصير الكوكب هو الفناء، ولا سبيل لتجاوز ذلك سوى إعادة النظر في مسألة النمو الإقتصادي الذي كان مرادفا لمفهوم التنمية خاصة في الجوانب التي تتعلق بالبيئة تدهور البيئة، ومن بين الحلول التي تم التوصل إليها ضرورة خفض التصنيع إلى المستويات التي لا تضر بالبيئة.

ومع أن ذلك لا يمكن نكرانه وواجب لا بد منه إلا أنه وضع الدول الصناعية المتقدمة التي تمثل 20 دولة صناعية مسؤولة عن 80% من مشكلة التغير المناخي والتي من ضمنها سكان مجموعة دول السبع التي تمثل 10% فقط من سكان العالم، وتنتج 45% من الدخل القومي الإجمالي العالمي، والدول النامية والمتخلفة على نفس المسافة من المسؤولية اتجاه الكوكب. ويعبر بريتشارد هيجوت على هذا فيقول: " إن قضية البيئة التي أحدثتها معدلات التصنيع العالية و المتسارعة التي سلكتها الدول المتقدمة. لم يكن للدول النامية فيها دور يذكر، بل على العكس فإن المصادر البيئية في دول العالم الثالث لم تستخدم بصورة مناسبة. ومنه فإن قضية البيئة تأتي لتقطع الطريق أمام تحقيق تنمية حقيقية في العالم الثالث كذلك فإن الخوف من دمار البيئة هاجس يهدد دول العالم المتقدم أكثر مما يهدد دول العالم الثالث".⁷

من جهة أخرى بالرغم من الإنعكاسات السلبية للنمو الإقتصادي على البيئة إلا أنه يعد المسؤول عن الحضارة التي آل إليها العالم المتقدم في العصر الحديث حيث يؤثر تأثيرا جوهريا على التركيب الإقتصادي القائم عن طريق خلقه لقوة عاملة صناعية أجنبية دائمة ومستقرة ، واتساع حجم وقاعدة تلك القوة العاملة باتساع القاعدة الصناعية ، ويترتب على حجم القوة العاملة الأجنبية نتائج سياسية واجتماعية بعيدة المدى، وتؤدي عملية التصنيع إلى إرساء قيم جديدة وعادات وتقالييد جديدة، نتيجة للإختلاف الجوهري في طبيعة العمل الصناعي عن العمل الزراعي"⁸

وهذا ما يؤكد أنه أيضا أمارتيا سن الذي يرى أن النمو الاقتصادي أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية.⁹

وهنا يمكن القول أن مفهوم التنمية المستدامة إذا كان يتضمن العدالة فعلا، فالأجدر أن تكون هناك عدالة بين أفراد الجيل الواحد بأن تقوم الدول الصناعية بخفض التصنيع وإعطاء الدول المتخلفة حظها من التصنيع بشكل لا يسهم في الإضرار بالبيئة وليس قطع الطريق أمامها ومحاولة الحفاظ على الوضع القائم و الاحتفاظ للدول النامية بدور متدني يتمثل في توفير المواد الأولية.

و مما نستنتج أن مفهوم التنمية المستدامة يخفي أهدافا غير معلنة، ويقوي حجتنا هذه فشل مؤتمر كوبنهاجن للمناخ سنة 2009، وانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس للمناخ سنة 2015، والتي من أبرز نقاطها الحد من ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة المساعدات المالية لدول الجنوب، و للعلم فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر ملوث في العالم إلى جانب الصين، وقد ورد صراحة على لسان رئيسها دونالد ترامب أن هذا الإتفاق لا يصب في صالح الولايات المتحدة، وهذا يعني ضرب كل الشعارات المثالية التي تنادي بالمساواة و العدالة الواردة في مفهوم التنمية المستدامة عرض الحائط.¹⁰

أضف إلى ذلك فإنه وإن كانت هناك نية صادقة فعلا من طرف دول المركز الصناعية، وإذا كانت فعلا تحمل هواجس الكوكب، فلماذا لا تتوجه إلى تفكيك ترسانتها النووية القادرة على تدمير الكوكب في لحظات؟.

2. مدخل النمو الديمغرافي:

تشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان العالم قد بلغ سنة 2019 (7,7) ملايين نسمة، تمثل البلدان النامية 80 % منها، بزيادة سكانية سنوية مقدرة بـ (6.1 %) وبتعداد سنوي قدره 90 مليون نسمة. وبعدها هذا نموا سكانيا كبيرا بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وحسب تقرير لمنظمة الأمم المتحدة من

المتوقع أن يصل عدد سكان العالم نسمة إلى (8.6) مليار في عام 2030 ، و (9.8) مليار في عام 2050، و (11,2) مليار في عام 2100.

ومن وجهة نظر التنمية المستدامة يعد هذا تحديا رئيسيا، ينبغي التعامل معه حيث يؤدي استمرار الزيادة السكانية على هذه الوتيرة إلى اختلال التوازن بين النمو السكاني الكبير والنمو الاقتصادي الضعيف للبلدان النامية بالخصوص، ما يشكل عقبة كبيرة أمام مسار التنمية لأنه يتسبب بمجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة ونقص التغذية وضعف الخدمات الاجتماعية والصحية...¹¹ الخ كما يؤدي أيضا إلى الإجهاد البيئي، ويرى البعض أنه على الرغم من أن الأغنياء والفقراء مسؤولان عن التدهور والدمار البيئي، إلا أن الضرر الناتج من الفقر أشد فتكا.¹²

وهذه النظرة التشاؤمية التي تم تبنيها في التنمية المستدامة ليست بالجديدة، حيث طرحت مسألة السكان من طرف العديد من المفكرين كان أبرزهم المفكر البريطاني توماس روبرت مالتوس سنة 1789 و كان ذلك من خلال مؤلفه "أصل المشكلة السكانية" الذي رأى فيه أن النمو الديمغرافي لا نهاية له ما دام هناك غداء، وبالتالي فالمالتوسيون ومن سار على دربهم ممن تبناوا مفهوم التنمية المستدامة لا يرون في الإنسان إلا مخلوقا مستهلكا يعمل دائما على استنزاف الموارد الطبيعية باستمرار دون العمل على زيادتها ما سيؤدي إلى اختلال التوازن بين النمو السكاني والموارد المحدودة مما يجعل البشرية تواجه باستمرار مشاكل كبيرة جراء هذه الزيادة، والحل الوحيد لن يكون إلا بالتخلص من الزيادة السكانية.¹³

لكن في الحقيقة يعد العنصر البشري أهم مورد يمكن لبلد أن يتحصل عليه، حيث تحث الديانات السماوية على التكاثر والتناسل كما يعتبره الفلاسفة الصينيين القدامى مسألة خير للبشر ، بل أكثر من ذلك واجبا مقدسا للمجتمع لا جدال فيه، وكل من يقف ضد هذا فهو عندهم آثم. وبالتالي يعد الحد من الزيادة السكانية تناقضا مع التعريف الذي قدمه أمارتيا سن بأن التنمية حرية.

وفي سياق مثير يرى ابن خلدون في مقدمته الشهيرة أن السكان المحبون للعمل هم ثروة البلد، كما يرى أن الأرض مسؤولية الإنسان و عليه أن يتولاها برعايته وعمله، وهذا يتطلب عدد كبيرا من السكان للعمل على تحويل الأرض من شكلها الأولي البدائي إلى شكل جديد خصب قادر على الإنتاج،

أما إذا تناقص عدد السكان وقل العمل فستتحول الأرض من خصبة إلى جرداء غير صالحة للعيش الإنساني.¹⁴

و تؤكد أيضا الاقتصادية الدنماركية إستل بوسروب بأن النمو السكاني السريع يزيد من نسبة الشباب الذين يمثلون خزاناً للإبداع والاختراع، هذا وقد أولى مؤتمر بوخارست المنعقد سنة 1974 مسألة عدم عزل عامل السكان عن عامل التنمية وضرورة إعطاء العوامل السكانية دوراً إيجابياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹⁵

و بالتالي فإن إدعاءات التنمية المستدامة بأن النمو الديمغرافي مناف لها، هي ادعاءات باطلة فالفقر ليس نتيجة حتمية للزيادة السكانية كما أنه ليس بمسبب، بل على العكس من ذلك تماماً يؤكد التاريخ أن التطور العلمي الناتج عن الثورة الصناعية ساهم في التحسن في مستوى المعيشة من خلال توفير الغذاء وتوفير الخدمات الطبية والصحية وبالتالي انخفاض معدل الوفيات وازدياد عدد الولادات.¹⁶

من جهة أخرى لو افترضنا أن الزيادة السكانية ستشكل خطراً على مستقبل الكوكب، فإننا نرى أن الطبيعة لديها طريقها الخاصة لإعادة التوازن عن طريق الإنسان مباشرة من خلال الحروب أو عن طريق انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة، والكوارث الطبيعية كموجات تسونامي والزلازل والفيضانات.

فمثلاً سنة 440 قبل الميلاد قضت المجاعة على نحو سبعين في المئة من سكان روما القديمة، وخلال الفترة من 1850 و 1873 تناقص عدد سكان الصين إجمالاً بنحو 60% بسبب القحط والحروب الأهلية، وآخر مجاعات الصين أدت إلى موت نحو 20 مليون شخص حدثت بين عام 1959 و 1961.¹⁷

من جهة أخرى فإن ما يتم الترويج إليه بأن الزيادة السكانية تساهم في القضاء على الثروة الغابية بقطع الأشجار والقضاء على الغابات لا يمكن الإعتماد عليه، لأن قدرة البشر لا يمكنها تجاوز قدرة الطبيعة على التجدد ما لم تستعمل الآلات والمعدات.

كما أن الافتراض القائل بأن الفقر ناتج عن الاختلال في التوازن بين النمو السكاني والنمو الإنتاجي هو افتراض باطل، حيث يجدر البحث في أسباب الفقر الحقيقية، فمن جهة يعتبر هذا الأخير

محصلة للإستعمار بشكليه التقليدي والجديد، ومن جهة أخرى لا تكمن المشكلة في كبر حجم السكان ومعدل نموه بقدر ما تكمن في نقص الإنتاج وتعطيل جزء هام من الموارد الإقتصادية، ناهيك عن سوء استغلال المتاح منها في أحيان كثيرة.¹⁸

و بالتالي فإن مسألة النمو الديمغرافي، المؤدية إلى الندرة التي تقود إلى التدهور البيئي و إلى الفقر والمجاعات خرافة يتمسك بها الكثيرون حيث تشير الحقائق إلى أن الندرة مفهوم نسبي يرتبط بوضع تاريخي معين كما أن الطبيعة قد ميزت كل مجتمع من المجتمعات بمصادر للثروة قادرة إن استخدمت استخداما اقتصاديا سليما على تلبية احتياجات جميع الأفراد. فالندرة مسألة لا علاقة لها بشحة الطبيعة خاصة بعد أن وصل الإنسان إلى ما هو عليه من تقدم و تطور تكنولوجي(عطية، 1998، صفحة 6). و تؤكد ذلك تقديرات صحيفة الإيكونوميست البريطانية التي تشير إلى أن الأرض قادرة نظريا على توفير الغذاء لعدد يبلغ 132 ألف مليار نسمة و يصبح من قبيل الهراء الحديث عن ندرة الموارد.¹⁹

و بالتالي فإن الهدف من الدعوة إلى خفض النمو الديمغرافي ، قد يكون بسبب الخوف من قلب الموازين لصالح الدول النامية في حال تم خفض الصناعات بحيث يصبح العنصر البشري عنصرا حاسما في العملية التنموية، و قد يكون الخوف من تداعيات أخرى للنمو الديمغرافي كالهجرة التي تهدد الهوية الغربية وقد يكون لأسباب أمنية محضة قد تطال الدول الصناعية المتقدمة، و قد يكون لأسباب مجهولة.

ومما نختم به هذا العنصر هو أن النظرية المالتوسية ظهرت في القرن الثامن عشر. في الوقت الذي وضع فيه الغرب قدمه على طريق النمو. والسؤال المطروح هو لماذا لم يتم بلورة مفهوم التنمية المستدامة في ذلك الوقت؟ ولماذا لم يتم احتضانها بالطريقة التي تحتضن اليوم؟ أم أن هذا كان متعمدا لخدمة إيديولوجيات مخالفة لم يكن في صالحها آنذاك البحث عن البيئة وإهدار الموارد؟ هل كان بإمكان الدول المتقدمة القائمة على الاستعمار والصناعة آنذاك أن تحقق تقدمها ونمو دخلها.²⁰

3. مدخل التكنولوجيا والطاقة:

يقصد بالتكنولوجيا " مجموعة المعارف والمهارات والتجهيزات التي تتعلق بعملية بناء منشأة صناعية تحتاج إلى الحصول على الآلات والمعدات الصناعة وتعلم طرق استخدامها وتوفير العمالة المدربة ذات الخبرة.²¹

و فيما يخص علاقة التنمية المستدامة بالتكنولوجيا، يذهب بعض المؤلفين إلى توسيع تعريف التنمية المستدامة ليشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكثر وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.²²

و قد تم التركيز على مسألة التكنولوجيا في أهداف التنمية المستدامة من خلال الهدف التاسع الذي يعترف بالدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا ويؤكد عليه من خلال تمكين كل الشرائح من الوصول الشامل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. والهدف السابع عشر الذي يدور حول التحول نحو الطاقات النظيفة عن طريق التكنولوجيا.

أما فيما يخص الوصول الشامل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيشير كل من شيلر ماتلار و بويت باريت إلى أن التكنولوجيا والأنظمة والممارسات الإعلامية المنقولة من دول العالم المتقدم تعمل على تشويه البنيات الثقافية في دول العالم النامي، وتساهم في إحداث آثار سلبية عديدة مثل خلق الثقافة المهجنة والتغريب والغزو الثقافي²³، الذي يعد أخطر من الغزو العسكري، حيث بإمكانه الدخول إلى البيوت خلاف الغزو العسكري، كما أنه غير مكلف مقارنة بالغزو العسكري، والكثير لا يشعر به حتى يتمكن منه ويكون الأثر البالغ في الأجيال الناشئة كونها لم تلقن بعد بما يكفي من ثقافة أسلافها.

ونحن هنا لسنا ضد استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنما ضد تأثيرها السلبي على ثقافة الشعوب. وتأكيذا لهذا يقول المفكر الإنجليزي توينبي فيما يخص تأثير تكنولوجيا الإعلام و الإتصال:

" ما كان لأوروبا أن تصل إلى معشار هذه النتائج، حتى لو ظلت ألف سنة تحمل السلاح، وتقذف بالجيوش إلى الحرب ²⁴"

وأما فيما يخص استعمال التكنولوجيا للتحويل نحو الطاقات النظيفة، فمما لا شك فيه فإن التكنولوجيا ذات تكلفة عالية ومحتكرة من طرف الدول المتقدمة ولا يتم نقلها إلى البلدان النامية إلا من خلال مجموعة من الشروط والسياسات تضعها وتمارسها الشركات المتعددة الجنسيات، مستغلة بذلك انعدام التكنولوجيا أو تعطلها وتهالكها في الدول النامية. ²⁵

وبصفة عامة فإن الدول النامية دول تابعة في مجال التكنولوجيا إلا أن تبعيتها تتضاعف في السير نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تعتمد التكنولوجيا المتطورة ومنه تجد البلدان النامية نفسها أما خيارات أربعة أو أمامها مجتمعة فمن جهة تأتي التكنولوجيا بأسعار مرتفعة ومن جهة أخرى لا تعطى متكاملة، حيث تباع الآلات والمعدات المتطورة بدون قطاع غيار وهذا يؤدي إلى استنزاف موارد البلد النامي بصفة مستمرة ومن جهة ثالثة يتم رفض بيع نوع محدد من التكنولوجيا، كالتكنولوجيا النووية. ومن جهة رابعة يكون استيراد التكنولوجيا المتطورة في الغالب جزءا من قرض أو معونة أجنبية ما يجعل الدول النامية تقع في بئر لا قرار له. ²⁶

أما موضوع طلب الخبراء والفنيين أو تكوينهم فهو أيضا ليس بالأمر المخالف، حيث ذلك يكون بأسعار خيالية تتجاوز صنع قاعدة علمية خاصة بالبلد المعني، و علاوة على ذلك يؤدي تكوين خبراء البلد المحلي و تعليمهم في أي مجال علمي في البلدان المتقدمة إلى تأثير هؤلاء الشباب بما رأوه وعاشوه حيث يقول وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول: " لا أستطيع أن أفكر في رصيد لبلدنا أثن من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا، ذلك أن الطلبة الدوليين يعودون إلى أوطانهم في العادة بتقدير أكبر للقيم و المؤسسات الأمريكية... وكثير من هؤلاء الطلبة السابقين ينتهي بهم الأمر إلى احتلال مراكز يستطيعون من خلالها التأثير على نتائج السياسة التي هي مهمة للأمريكيين. ²⁷

من جهة أخرى يؤدي التحويل نحو الطاقات البديلة عن طريق التكنولوجيا إلى الإستغناء على موارد الطاقة التقليدية كالبتروال والغاز والذين يمثلان أحد أهم مصادر الدخل لدى غالبية الدول النامية

وبالتالي عكس معادلة السوق من بائع إلى مشتري لموارد الطاقة الجديدة، ومما يؤكد على أن التحول نحو الطاقة البديلة هو تجاري أكثر منه مصلحة الكوكب هو أنه بالرغم من اكتشاف أن العديد من الطاقات البديلة أكثر تلوينا من الطاقات التقليدية إلا أنه يتم المضي في استغلالها والترويج لها على أنها عكس ذلك تماما. وبالتالي كي تصبح تكنولوجيا الطاقة المتجددة منفعة عامة عالمية، وليس للأثرياء فقط سيكون من الضروري إزالة العقبات التي تحول دون تقاسم المعارف ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك قيود الملكية الفكرية.

خاتمة:

من الواضح أن مفهوم التنمية المستدامة مشبع بالقيم الإيجابية بحيث يضع الاعتبار البيئية والإنسانية في كفة واحدة، فهو من جهة يسعى للحفاظ على البيئة، ومن جهة أخرى يسعى إلى تحقيق الرفاهية للأجيال الحاضرة والمستقبلية، لكن ومن وجهة نظر التبعية، ما دام هذا المفهوم غربي فهو مفهوم غير بريء، جاء ليكرس تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية، حيث أن الدول الرأسمالية لا تسعى إلا لتحقيق مصالحها، ويكشف لنا التاريخ مدى جشع الدول الرأسمالية، التي استعملت كل الوسائل لاستغلال الدول المتخلفة لكن يبدو أن تجاوز الزمن عن الأساليب التقليدية لاستغلال الدول النامية دفع بالدول الرأسمالية إلى توظيف أساليب جديدة أكثر كفاءة في خدمة مصالحها مفتعلة برداء الأخلاق ومتغنية بقيم العدالة والمساواة، ويعد مفهوم التنمية المستدامة أحد الآليات والأساليب المتطورة لتحقيق تلك الغاية، و مما يدل على ذلك، أنه بعد قرابة نصف قرن من نحت المفهوم لا تزال المسافة بعيدة بين الواقع الفعلي للمجتمعات المتخلفة الفقيرة، وشعارات التنمية المستدامة.

وخلاصة القول هو أنه لو كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما بريئا فالأجدد هو أن تتحمل الدول الغنية المسؤولية و تجعله في مركز اهتماماتها هي وليس فرضه على الشعوب المستضعفة. وبالتالي على الدول النامية السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة لكن انطلاقا من تحقيق التنمية المستقلة سواء بشكله الفردي أو الجماعي بما يضمن عدم خضوعها وعدم تبعيتها للدول المتقدمة.

التهميش:

¹: العبيد أحمد ضرار الماحي ، "نشأة و تطور مفهوم التنمية المستدامة" ، أوراق بحثية، العدد 05، (2008).

²: Klarin Tomislav, "The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary", International Review of Economics & Business, Vol. 21, No. 1, (2018).

³: مهري آمال ، "التوجه من الإعلام البيئي إلى الإتصال المسؤول في إطار التنمية المستدامة لدى المؤسسة الإقتصادية"، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 19، (2014).

⁴: عبد الحي أحمد تهامي ، " ظاهرة التبعية: أصولها - أبعادها - مآلاتها"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 25، العدد 2، (2018).

⁵: بارنت توبي ، علم اجتماع التنمية، تر: سهير عبد العزيز مُجد يوسف، (القاهرة: دار المعارف، 1992).

⁶: جلول العقون ، " جدلية النمو الإقتصادي و حماية البيئة وفق منظور التنمية المستدامة "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد السادس، (2016).

⁷: هيحوت ريتشارد ، " نظرية التنمية السياسية "، تر: حمدي عبد الرحمن، مُجد عبد الحميد، (الأردن: المركز العربي للدراسات، ط 1، 2001).

⁸: محي الدين عمرو ، التنمية والتخطيط الإقتصادي، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972).

⁹: Sen Amartya, "Development: Which Way Now?" The Economic Journal ,Vol. 93, No. 372,(1983).

¹⁰: نجم النعيمي سعد الله ، التربة السليمة وصحة الغذاء، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2021).

¹¹: بن زايد ريم ، " السكان والتنمية مفاهيم وأسس نظرية "، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد 3، (2019).

¹²: تودارو ميشيل ، التنمية الإقتصادية، تر: محمود حسن حسني وآخرون،(دار المريخ: المملكة العربية السعودية، 2009).

¹³: بن زايد، مرجع سابق.

¹⁴: مرموري بشير، " مسألة السكان و التنمية من منظور سوسيو ديموغرافي"، مجلة الحقيقة، العدد 41، (2017).

¹⁵: بن زايد، مرجع سابق.

¹⁶: مرموري، مرجع سابق.

¹⁷: غازي جرار أماني ، قضايا معاصرة - المناهج الفكرية والسياسية - ، (عمان: دار البيازوري العلمية، 2019).

- ¹⁸: المرزوقي عمر بن فيحان ، " أثر السكان في التنمية من منظور إسلامي" ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد 12، العدد 35، (2008).
- ¹⁹: فيليب عطية، أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998).
- ²⁰: الجعفرأوي إيناس مُحمَّد ، "مراجعة نقدية للتنمية المستدامة بين التسييس والأدلة"، بحوث إقتصادية عربية، المجلد 24، العدد 78-79، (2017).
- ²¹: جمال الدين صلاح الدين ، التحكيم و تنازع القوانين في عقود التنمية التكنولوجية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006).
- ²²: بوشنقىر إيمان، "دور التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة"، موقع جريدة العرب الإقتصادية الدولية، السبت 28 يوليو 2012، شوهد في 2023/12/12، أنظر: [/https://www.aleqt.com](https://www.aleqt.com)
- ²³: مُحمَّد الدليمي عبد الرزاق ، نظريات الإتصال في القرن الحادي و العشرين، (عمان: دار اليازوري، 2016).
- ²⁴: الزغبى فتحي مُحمَّد ، مصطفى مسلم، الثقافة الإسلامية، (عمان: إثراء للنشر و التوزيع، 2007).
- ²⁵: فتح الله سعد ، التنمية المستقلة: المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج دراسة مقارنة بين أقطار مختلفة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
- ²⁶: عبد الحي، مرجع سابق.
- ²⁷: ناي جوزيف ، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تر: توفيق البجيرمي، ط 1، (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2007).